خطيئة التميز والاختلاف

بسمة النسور

تعرّضت مرشّحة في انتخابات مجلس النواب الأردني، أخيراً، لحملة تنمّر واستقواء عليها. فقد تبارى جهلة وجاهلات من المتظرفين محدودي التفكير في نشر التعليقات المسيئة وغير اللائقة على مواقع التوصل الاجتماعي بحق الثلاثينية، ذات الطموح والكفاءة والحماسة. لم يشفع لها أنها محامية متمرّسة، وناشطة في حقوق الإنسان، تتمتع بالثقافة والذكاء، والحضور القوي المؤثر. ما تذرّع به بعضهم، واعتبروه نقطة ضعف فيها، في سياق التطاول عليها، أنها، والعياذ بالله (!)، على قدر من الجمال والأناقة والمظهر العصري الرصين، ما وصل بهم إلى حد التحرش العلني والصفيق، مثل «بعطيكي صوتي وحنجري يا حلوة»، وغيره من تعليقات لا يجاز نشرُها من فرط ابتذالها، الصادم، والمثير للحيرة، مشاركة واسعة من نساءٍ لا يمكن وصفهن إلا بالفاشلات الحاقدات الغيورات، كان من المفترض أن يشكلن قاعدة انتخابية للمرشّحة الشابة، وزميلاتها ممن قرّرن خوض التجربة، غير آنهن، لدوافع ليست نبيلة، اخترن أن يصطففن، بصلافة، في التصدّي لأحلام الطامحات والعاملات على بناء، واقع أقل قسوة.

كذلك وجدت مرشّحة ثانية نفسها في مواجهة حملةٍ كريهة لا تقلّ شراسة، على الرغم من أنها صاحبة سيرة ذاتية مبهرة، منها حصولها على بكالوريس في الفنون المسرحية، كأول كفيفة في الأردن تدرس هذا التخصص، ونيلها جائزة الملك عبد الله للإنجاز والإبداع الشبابي، وأهلّتها مواجهتها تحديات صعبة لنيل وسام الحسين للعطاء المميز. وازدادت حدّة التنمر على المرشحة إسفاناً وانحطاطاً، بعد إجابتها عن سؤال في مناظرة انتخابية مع مجموعة مرشحات بشأن موقفها من تعليم الصحة الإنجابية والجنسية في المدارس، فأجابت بأنها تعتبر الاهتمام بالثقافة الجنسية في المدارس ضرورة ملحّة، خصوصاً للطلبة في عمر المراهقة الذين يواجهون مشاعر مختلطة، بسبب مرحلة نموهم الدقيقة والحساسة، مؤكدة ضرورة تثقيفهم في هذا الشأن، بغية حمايتهم نفسياً، وتوعيتهم بأسلوب علمي محترف، ما يجنّبهم الوقوع في مخاطر البحث عمّا يحدث في أجسادهم من تحولاتٍ غير مفهومة على المواقع الإباحية في الإنترنت، ما يمكن أن يؤدّي بهم إلى الانحراف والتعرض للاستغلال. ويسبب هذا الجواب العلمي المتّزن، والمعزّز بالوقائع والإحصائيات، انهالت فوق رأسها التعليقات المسيئة والجاهلة والمبتذلة، واعتبر كثيرون كلامها ترويجاً للانحلال، وحضّاً على الفسق والفجور.

وفي السياق ذاته، تتعرّض إعلامية في مقتبل العمر، تعمل مذيعة نشرةٍ جويةٍ في قناة أردنية، لتعليقات مسيئة كثيرة، ولمختلف أشكال التحرّش الإلكتروني. لم ترتكب الفتاة أي خطيئة سوى أنها تعمل بجهد في سعي إلى تطوير ذاتها وتحقيق طموحها، وهي تدرك صعوبة الوصول إلى أهدافها، بل وحقها المشروع في العمل في مجتمع معارٍ من حيث المبدأ للأنوثة، تقوم أدبياته على الحطّ من شأنها، والتقليل من أهمية منجزها، ورفض مشاركتها في الحياة العامة، ومحاولة كسرها إذا سوّلت لها نفسها ارتكاب «خطيئة» التميز والاختلاف والتفوّق، في ظل ثقافة ذكورية معمقة في القسوة. تظهر تداعياتها البائسة في مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال تعليقاتٍ نابيةٍ وبذيئة، تعكس جهل أفراد كثيرين، ورثاثتهم وتدني أخلاقهم. وبعضهم، لشديد الأسف، حاصل على أعلى الدرجات العلمية التي لم تزده إلا تخلفاً وانغلاقاً وتناقضاً. يعتري الواحد منهم الرعب والارتباك، والشعور غير المبرّر بالتهديد إزاء منجز المرأة بالمطلق.

من هنا، تقرّ نساء متميزات كثيرات بأن درب الخلاص شاقٌّ وطويل، ومزدحم بشتى أصناف العوائق والعقبات. وعلى الرغم من ذلك، فإنهن لا يرفعن شارة الاستسلام، بل يمضين متحدّيات عنيدات، واثقات بحتمية التغيير، مهما طال الزمن.

عن الجنسية الإسرائيلية في بيت المقدس

داود كتّاب

فوجئ المقدسيون، الأسبوع الماضي، بقرار المحكمة الإسرائيلية إجبار وزارة الداخلية على إعلان البند الـ 4 من قانون الجنسية الإسرائيلي، الذي يخص الشبان المقدسيين من عمر 19-21 عاماً، وذلك بعد أن رفع شاب مقدسي دعوة قضائية بسبب تباطؤ وزارة الداخلية الإسرائيلية في الرد على طلبه الحصول على الجنسية الإسرائيلية.

على الرغم من أن عدد المقدسيين العرب الذين يطالبون بجنسية إسرائيلية قليل جداً، إلا أن القضية لفتت الأنظار، لكونها المرة الأولى التي تقرّ فيها محكمة إسرائيلية حقيقة عدم أحقية وزير الداخلية الإسرائيلية والدوائر التابعة له في التدخل في حق الحصول على الجنسية، لمنح الشباب الذين وُلدوا في القدس، ولم يتركوا المدنية المقدسة آخر خمس سنوات، ولا توجد لديهم أي جنسية أخرى.

بدأت مشكلة المقدسيين الفلسطينيين الـ330 ألفاً يوم الاحتلال الإسرائيلي في يونيو/ حزيران عام 1967، وتبعه في الشهر نفسه قرار ضمّ القدس الشرقية المحتلة، وسريان القانون الإسرائيلي على القدس وسكانها، الأمر الذي وفّر للمقدسيين إقامة دائمة في القدس، والحق في الحصول على جنسية، ولكنه لم يكن حقاً أوتوماتيكياً. تعقّد الأمر عندما قرّر الأردن، عام 1988، فكّ الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية (كانت جزءاً من المملكة الأردنية قبل الاحتلال)، الأمر الذي حرم الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية الأردنية. وقد عولجت مشكلة الجنسية وجواز السفر جزئياً للفلسطينيين مع دخول اتفاق أوسلو حيّز التنفيذ، مع صدور أرقام وطنية فلسطينية وهويات وجوازات سفر فلسطينية، إلا أنه، بسبب تأجيل حلّ خمس قضايا، ومنها القدس، إلى المرحلة الانتقالية (كان الصادر أخيراً ذلك كثيراً، ولكن من المهم التفكير استراتيجياً في مستقبل بيت المقدس وأهلها. هل هناك استراتيجية وطنية متفق عليها، وهل هناك آلية لمعرفة ماذا يريد المقدسيون ومن هم الذين سيمثلون المقدسيين في غياب أبسط الحقوق السياسية للمقدسيين في اختيار قادتهم المحليين؟

(كاتب فلسطيني)

وجود بند فيها يعطي للأردن دوراً في تحديد مستقبل الأماكن الإسلامية في القدس. ويبدو أن المسؤولين في إسرائيل استوعبوا أنه، بعد قرار فك الارتباط، فإن من وُلد في القدس سيكون بلاً جنسية، ولذلك أقرت حكومة الاحتلال قانوناً يسمح بالتجنس، ولكنها أبقت الشروط مخفية، الأمر الذي وفّر للجهاز الإداري الإسرائيلي إمكانية رفض طلبات التجنس أو تأخيرها.

موضوع تجنيس المقدسيين في غاية الحساسية، لما قد يعنيه، من قبيل تقوية ادعاء إسرائيل أحقيتها في الاحتفاظ بالقسم الشرقي للمدينة المحتلة، إلا أن هناك من يقول غير ذلك، خصوصاً أن المقاطعة الفلسطينية لعملية التجنيس والانتخابات البلدية خمسة عقود أثبتت عكس ذلك. وحيث إن المقدسيين يدفعون الضرائب الباهظة، ثمة من يقول إن عملية الجنسية لا تغير أمراً، ولكنها قد تساعد الشباب وتحميهم من خطورة سحب الهوية، الأمر الذي أفقد 17 ألف فلسطيني مقدسي حقوقهم في مسقط رأسهم. ويقول آخرون إن الشباب العرب في الكنيست أثبتوا وطنيتهم، على الرغم من حصولهم على الجنسية الإسرائيلية التي فرضت عليهم عندما أقيمت دولة إسرائيل.

هل الحصول على جنسية إسرائيلية خيانة أم ضرورة حياتية لتوفير حرية التنقل والحماية من سحب الإقامة والقدرة على التقدّم لوظائف مختلفة لا يحق للمقدسي غير المجنس التقدم إليها؟ من الصعب لأيّ كان المزايدة على المقدسيين الذين صمدوا خمسين عاماً أمام بطش الاحتلال، ويثبتون كل يوم وطنيتهم وتمسكهم بالأرض والمقدسات والهوية، فيما يتناسى العرب والعالم، ولا للفلسطيني مع دخول اتفاق أوسلو حيّز التنفيذ، مع صدور أرقام وطنية فلسطينية وهويات وجوازات سفر فلسطينية، إلا أنه، بسبب تأجيل حلّ خمس قضايا، ومنها القدس، إلى المرحلة الانتقالية (كان الصادر أخيراً ذلك كثيراً، ولكن من المهم التفكير استراتيجياً في مستقبل بيت المقدس وأهلها. هل هناك استراتيجية وطنية متفق عليها، وهل هناك آلية لمعرفة ماذا يريد المقدسيون ومن هم الذين سيمثلون المقدسيين في غياب أبسط الحقوق السياسية للمقدسيين في اختيار قادتهم المحليين؟

(كاتب فلسطيني)

فرنسا بين الدوغمائية ومعايير الحرية المزدوجة

عمر المرابط

تتبجّح فرنسا بأنها أكثر دولة دفاعا عن حرية التعبير مهما كلفها ذلك، وجعلت من حق التّحدي والاستهزاء بمعتقدات المسلمين ورموزهم عنوان هذه الحرية، لكنها تُخطئ، في تصرّفات لمسؤوليها، ازدواجية المعايير في هذا الباب، ففي وقتٍ خرج الرئيس ماكرون يدافع عن الكاريكاتير المسيء إلى نبي الإسلام، نجده، في الوقت نفسه، يتصل بكبريات الصحف والقنوات الأجنبية، منهما إياها بالانحياز إلى أطروحات ظلامية، عوض الدفاع عن الحرية، مطالبا بمساندة دولية من دون تحفظ، ونافيا وجود أية عنصرية أو أي شكل من معاداة المسلمين، أو ما أسميه المسلموفوبيا في فرنسا.

اتصل ماكرون ومستشارون له بصحيفتي فايننشال تايمز البريطانية ونيويورك تايمز الأميركية وغيرهما، واستنكروا توجهاتها التحريرية المعادية للحرية، حسب زعمهم، بل منهم من كتب مقالات تردّ على علماء اجتماع مختصين قاموا بتحليل الواقع الفرنسي، وهذا لا عيب فيه فالحجّة تردّ بالحجّة، والكلمة تردّ بالكلمة، أما أن يطلبوا من صحف ومواقع إلكترونية سحب بعض المقالات، ولكن حقوقيين وصحافيين أحرارا قاموا بذلك، وراوا في هذا البند توجّها سلطويا يمنعهم من ممارسة عملهم، إذ ستجعل خلفية هذا البند كل من قام بتغطية المظاهرات، أو كل الحوادث التي يتدخل فيها رجال السلطة معرّضا للمتابعة والمحاكمة، والتعزير وفقدان الشغل... نعم فقدان الشغل هو السلاح الجديد، كي تحتفظ فرنسا بوجهها المضيء دولة حرية التعبير، لكنها، في الوقت نفسه، تعاقب كل من خوّلت له نفسه اختيار مسار الدفاع عن الأقليات بصفة عامة، والمسلمين بصفة خاصة، وبذلك تعتمد فرنسا على ازدواجية المعايير في حرية التعبير حسب الموضوع. .. ولتبيان ما ذكر هنا، تكتفي المقالة بحادثتين وقعتا الأسبوع الحالي في فرنسا، وأظهرتا بكل جلاء التوجه السلطوي للحكومة الفرنسية.

الأول، اعتداء الشرطة الفرنسية العنصري السافر على شخص فرنسي ذي سحنة سوداء، ميشيل زيكلر، بضربه وتعنيفه من دون سبب واضح، ولولا وجود كاميرا مراقبة داخل المبنى وثّقت الاعتداء، ولم تكن تعلم الشرطة الفرنسية بوجودها، لاستمرت هذه في تعنّتها، وفي إنكارها الفعل الشنيع. ولولا التصوير الذي بادر إليه أحد جيران الضحية، لما رأينا فيديو ثان يوثق المساس بكرامة الإنسان خارج المبنى، حيث ضربت الشرطة، في انتهاك صارخ للقانون، الضحية، وهجمت عليه داخل مقر عمله، من دون احترام حرمة المكان الخاص مع سبّ الرجل، وتعييره بمقولة «الزنجي القذر». وقد أجبر هذا الحدث رئيس الحكومة الفرنسية، جان كاستكس، على التراجع عن البند 24، مقترحا تشكيل لجنة خاصة لإعادة صياغته، قبل أن يتراجع، تحت ضغط أغلبيته المتصدّعة، ليحيل إليها إعادة صياغة القانون المخوّل إليها دستوريا، خصوصا وأن عقد تضامن النواب البرلمانيين المنتمين للأغلبية الرئاسية بدأ بالانفراط، سيما وأن كثيرين منهم صوّتوا مع القانون على مضض.

انفضح، إذن، التوجه السلطوي للحكومة ونفاقها، وهي تتحدث عن حرية التعبير، ليس فقط باقتراحها هذا القانون، وإنما أيضا بمنع مظاهرة مناهضة له، اضطر منظموها للجوء إلى المحكمة لإنصافهم، وذلك ما كان، بإبطال المحكمة الإدارية قرار المنع الصادر عن محافظ باريس، التابع لوزارة الداخلية، والذي حاول منع مظاهرة ضد هذا القانون، فأبطلت قراره وسمحت بالمظاهرة.

الحدث الثاني ما وقع لصحافي يشتغل لحساب قناة «كنال بلوس» الفرنسية، المملوكة لأحد أثرياء فرنسا، هو نفسه صاحب القناة الإخبارية «سي نيوز»، المعروفة بتوجّهها اليميني المتطرّف واستضافتها منظّريه. إنه سيباستيان توهين، الكاتب والفكاهي الذي سبّبت له مشاركته في برنامج ساخر في قناة «وينا ماكس»، تهكّم فيه من برنامج إخباري معروف بعنصريته وعدائه للمسلمين في القناة الإخبارية المذكورة، بطرده في الحين، ولم يحتج أي من المسؤولين في الحكومة على هذا الطرد، ويعتبره مسّا بحرية التعبير.

تُظهر الأمثلة المذكورة أن حرية التعبير في فرنسا تُقاس بمعايير القوي بل الأقوى، وإن المثالية التي يتحدّث بها الساسة الفرنسيون عن علمانية فرنسا المتجذرة، وقانون 9 ديسمبر 1905 الذي يقنن العلاقة بين الدين والدولة الفرنسية، تضرب عرض الحائط التحول الاجتماعي الذي عرفته فرنسا، وتتجاهل وجود أكثر من خمسة ملايين مسلم قدموا واستوطنوا فرنسا، وأصبحوا جزءا منها ومن ثقافتها، وغيّروا تشكيلتها الإثنية والثقافية والدينية.

إنه واقع لا يريد فرنسيون كثيرون رؤيته، لكن نفيه لا يعني عدم وجوده، إنها نوع من الدوغمائية التي يختبئ خلفها قادة فرنسا، وهم بذلك يقوّضون مبادئ الثورة الفرنسية القائمة على «الحرية، المساواة، الأخوة»، فليس من الحرية تقييد حرية التديّن، ولا من المساواة وصم جزء من المواطنين وتحقيرهم، ولا من الأخوة الاستهزاء بأي أحد من سكان البلد.

(كاتب ونائب عمدة مدينة أتيس ـ مونس الفرنسية سابقاً)

> ليس من الحرية تقييد حرية التديّن، ولا من المساواة وصم جزء من المواطنين وتحقيرهم

في إطلالة انتصار السيسي التلفزيونية

محمد ثابت

لم يعد لقب السيدة الأولى في مصر خاصا بأغلى سلم نسوة الشهرة والحكم، أو حتى تنازع اثنتين منهن، كالراحلة أم كلثوم وجيهان رؤوف (جيهان السادات) حتى رحيل إحداهما؛ بدأت انتصار السيسي تسعى الآن إليه «نعومة» شديدة؛ إذ تستشعر إتمام زوجها بسط يده «الطويلة العنيفة» على عموم مصر، فقرّرتْ أن تزيد من خنق الشعب أكثر بتعمد إطلالتها عليه في حوار مطول ممل مع الممثلة إسعاد يونس، وإنْ حرصت الصحف التابعة للنظام على عدم التركيز على اسم البرنامج، «صاحبة السعادة»، لأنه يخصّ اسم مقدمته وإن طمعت ضيفتها هذه المرّة أن يخصها.

أما اللواء محمد نجيب، أول رئيس عسكري عرف طريقه إلى حكم مصر، فلم يلبث أن أزاحه عبد الناصر بعنف مرّة بعد الأخرى. وحكى مولعون بالتاريخ عن السيدة تحية عن شخصيتها، أنها لم تكن تحب التدخل في أمور الحكم، ولم يكن مسموحًا لها بذلك. ولذلك لما انعقد مجلس الأمة في بيت عبد الناصر ذات مرة بعد هزيمة 1967م كان الاستياء يبدو عليها، لما سيحدثه ذلك من فوضى في النظام المعتاد. وذكر غير واحد من متتبعي تلك الفترة أنها علمت بنبأ وفاة زوجها من القسم العربي بالإذاعة البريطانية، إذ كان يعد خبر وفاة زوجها سرًا قوميًا أعلى لا يجب عليها أن تعرفه أو تدركه إلا في الوقت المناسب!

وعلى النقيض تماما من تحية عبد الناصر، كانت جيهان السادات تحرص على التدخل في شؤون الحياة والدولة. ولما تاخر عليها لقب السيدة الأولى المفضل، أخذته غلابًا، حينما دعاها الراحل رئيس مجلس الأمة الأسبق، المهندس سيد مرعي (نسيب زوجها أيضا)، إلى حفل عشاء حضره الرئيس وأصدقاء منتقون بعناية؛ وحضرت أم كلثوم متأخرة، فحاولت تلطيف الأجواء مع السادات، فقالت مكررة التهنئة بالرئاسة: «مبروك يا أبو الأنوار»، فما كان من زوجته إلا أن انتهزت الفرصة فلم تفلتها مبادرة بالرد القاسي العنيف على أم كلثوم: «إزاي تقولي له كده.. اسمه الرئيس». ولأن المغنية المدللة من الحكام السابقين لم تعتد مثل هذا الأسلوب، ولم تكن تستطيع الرد كعادتها؛ حزنت بشدة، حتى بكت على المسرح وهي تغني للمرة الأولى بعد وفاة عبد الناصر عام 1972، نحو نصف الساعة، وهي تشدو المقطع الأخير من أغنية «ومرّت الأيام». وبالطبع لم تقتصر جيهان على الإهانة وحدها، إذ منعت مشروع دار «أم كلثوم الخيرية للفتيات المعوزات والأيتام»، وبالغ بعضهم وقالوا إن كلمات جيهان تسببت في زيادة المرض على أم كلثوم، ثم التسبب برحيلها عام 1975، لترث (جيهان السادات) لقب حاكمة مصر المتوجة عرفًا وقانونًا، حتى سلبته منها رغمًا عنها سيدة أخرى.

وعلى الرغم من أن تحذيرات أميركية شديدة للرئيس الراحل، حسني مبارك، في بداية حكمه، من أن أحد أهم أسباب الغضب الشعبي من سابقه كان ظهور زوجته المتكرّر، إلا أن سوزان ثم تلبث أن اخترعت مشروعات، منها الثقافي كـ«مكتبة الأسرة»، لتسوق لنفسها صاحبة اللقب المتنازع، أبدًا، عليه بين منذ عرفت مصر حكم العسكريين المتمكّنين؛ وصمت الزوج عن أماني الزوجة واكتساحها عالم السياسة، وتعمدها اختيار وزراء بعينهم وإقالة آخرين، حتى وصل الأمر إلى محاولة فرض ابنها جمال بالقوة على المصريين، الأمر الذي كان من أسباب خسران الراحل، بثورة عليه، ما جعلها بلا لقب ولا نفوذ.

زهدت السيدة نجلاء علي محمود، زوجة الرئيس الشهيد محمد مرسي، في اللقب وفي السياسية برمتها؛ فلما شاءت الأقدار عودة العسكريين إلى الحكم، أدارت انتصار السيسي وجه المحن للمصريين، وكيف لا وهي التي تحلم باللقب، حتى قبل تولي زوجها الحكم؟ ويبقى أن الإطلالة التلفزيونية لهذه الزوجة الطموحة، أخيرا، سيتبعها سيناريو معروف للمصريين جيدًا من تسويق لنفسها بأسلوب رخيص، ثم محاولة فرض ابنها محمود (أو أيًا كان من أبنائها) بعد وفاة زوجها؛ إن لم ينتبه مقاومو السيسي إلى أنفسهم وبلدهم، ويستيقظوا من سبات أغلبهم ونومهم وتفضيلهم مصالحهم الخاصة؛ فسيناريو سيدة مصر الأولى تطور إلى كابوس يمد من آماد إذلال المصريين.

(كاتب مصري)

انتصار عامر، زوجة عبد الفتاح السيسي (محمد الشاهد/فرانس برس)

> على النقيض تماماً من تحية عبد الناصر، كانت جيهان السادات تحرص على التدخل في شؤون الحياة والدولة

كاريكاتير عماد حجاج

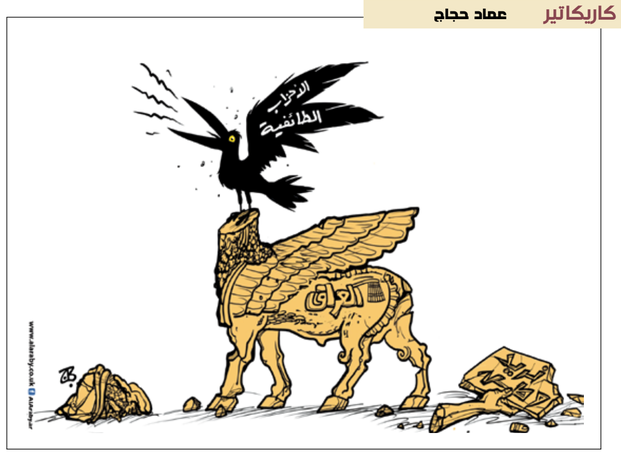

تونس والحوار الوطني

المهدي مبروك

على وقع حركات احتجاجية صاخبة في تونس، شملت عدة مناطق وقطاعات حيوية، علاوة على مرافق عمومية، لعل أهمها القضاء، وخدمات إدارية عديدة أخرى، بدأ تدريجيا الحديث عن ضرورة عقد حوار وطني، علّه يكون مدخلا مهما لإنقاذ البلاد مما تردّت فيه خلال الأشهر الأخيرة.

حين سقطت حكومة إلياس الفخفاخ، نادت أصوات عديدة بضرورة التخلص من حكم «السياسيين»، ولو كانوا منتخبين، واستقدام التكنوقراط، علهم يكونون طوق النجاة لبلد تترنّح سفينته. وتبدو لبعضهم نموذجاً يُحتذى تجربة حكومة المهدي جمعة التي جاءت بعد الحوار الوطني الذي قاده الرباعي الراعي للحوار، أواخر سنة 2013، وحاز به جائزة نوبل للسلام سنة 2014، نظير جهده المبذول لإنقاذ البلاد من قاون حرب أهلية وتعزيز دعائم الانتقال الديمقراطي، غير أن الأمور لم تجر كما اشتهت رياح تلك الأصوات مع حكومة التكنوقراط الثانية التي يقودها حاليا هشام المشيشي، ها هي هذه الحكومة تتعثر، وهي تعبر منطقة عواصف عنيفة تعود البلاد عليها عقودا، فكلما اقترنا بها في نهاية السنة تهيج ذاكرة الاحتجاج لتغمر مناطق وقطاعات عديدة، خصوصا أن البلاد مهيأة موضوعيا لكل هذا من دون اعتبار هذا الحنين، جائحة تستفحل، لم ترتفع أعداد الوفيات الناجمة عن كوفيد 19، علاوة على أزمة اقتصادية مستفحلة عمرها عقود.

تختلف هذه المرّة الأزمة التي تمر بها تونس عن سابقاتها، بل يذهب بعضهم إلى أنها الأكثر حدّة. إنها أزمة معقدة ومركبة في سياق صعب. كانت فئات عديدة منخرطة في مشروع الانتقال الديمقراطي، تحت سماء واسعة من الأحلام، لها ثقة كبرى في قدرة نُخبها على الرسو بالبلاد في شاطئ الأمان. ضرب الإرهاب تونس، وظل الناس ينتظرون دستورا يليق بثورتهم وانتخابات تجسد إرادتهم الحرة التي استعادوها، بعد أن دفعوا ضريبة غالية. مرّت سنتا الترويكا، بمرّها وحلوها، وجرت الانتخابات في موعدها تقريبا، ثم تشكلت حكومات لم يعد يتذكر التونسيون عددها، ولا أسماء أعضائها، من دون أن يتغير حال معاشهم، بل تقهقر في مجالات عديدة.

رحل الباجي السبسي الذي جاءت به انتخابات ما بعد الحوار الوطني، وبوفاته يبدو أن التونسيين دفنوا آخر رموز الدولة الوطنية: شخصية ملفوفة بنسيج معركة التحرّر وبناء دولة الوطنية وإيديولوجيا التحديث، مع نكهة أبوية فائضة، تنتهي إلى حواسّنا، ولو على بعد سنوات ضوئية من هذا البلد. بكى التونسيون، عند رحيله، أبا، فيما يشبه شعائر البيتم السياسي، جاء بعده قيس سعيد، قادما من ثقافة سياسية أخرى، لا تمتح من هذه المرجعية. علّقت عليه آمال عريضة لإخراج البلاد من فوضاها وأزماتها المتعدّدة، غير أن ذلك كان حلما فهوى. ولهذا يختلف الحوار الذي قد ينعقد قريبا عن حوار 2013 الذي كانت إحدى مهامه تأمين خروج حكومة الترويكا، وقدّمت حكومة غير متحزبة، أوكلت لها مهام تنظيم الانتخابات والخروج من وضع السلطات المؤقتة إلى سلطات دائمة يحكمها الدستور والقوانين المعمول بها. يعود اختلاف هذا الحوار الذي تنادى به بعض الأحزاب، وحتى الشخصيات السياسية الوطنية، إلى جملة من الأسباب، لعل أهمها أن الحكام الحاليين يتمتعون بشرعية انتخابية، فمؤسسات الحكم المختلفة التي نشأت على إثر انتخابات 2019، سواء رئاسة الجمهورية أو مجلس نواب الشعب أو رئاسة الحكومة، جاءت تجسيدا لإرادة الصندوق. إنها مؤسسات الحكم الديمقراطية حتى ولو كانت مشوهة. وإذا صدّقنا أن هناك إجماعا على ضرورة الحوار الوطني من أجل استنباط فرضيات عديدة، مدارها الخشية الحقيقية على كيان الدولة التي احتضنت الاجتماع السياسي للجماعة الوطنية منذ قرون، فإن استراتيجيات الفرقاء ونياتهم مختلفة.

يبدو أن رئيس الجمهورية غير راغب في الحوار، أو على الأقل غير متحمّس له، وربما يعوّل عليه إذا ما انعقد لإسقاط حكومة المشيشي الذي تمرّد عليه، وتعود العهدة إليه مجدّدا. أما رئيس الحكومة، فإنه يدرك أن أحد الحلول الواردة، لو انعقد الحوار، هو رحيله، خصوصا وأن أكثر الأحزاب حرصا على عقد هذا الحوار تناكفه، وتعمل جاهدة على إسقاط حكومته، وقد يكون الاتحاد العام التونسي للشغل من بين هؤلاء، بل إن هناك من يدفع بعضهم إلى تأزيم الوضع، حتى يكون الحوار طبا لصفحة من يحكم الآن وكامل الحزام السياسي الذي يدعمه، ولربما طمس معالم مرحلة بأكملها.

لن يكون الحوار إذا انعقد حلا سحريا لأزمات تونس، على أهميته، فالبلاد تحتاج ثقافة سياسية ترؤّض شعبا لم يعد قابلا لأن يُحكم أو ينقاد لدولة تعطلت أهم وظائفها: أن تمنح لمواطنيها الكرامة، وهذه شعار ثورتهم. إن كانت لهذا الحوار من فائدة فهو تأكيد التونسيين، وإن ضاقت بهم السبل، أنهم غير مستعدين لسماع البيان رقم واحد الذي ينادي به بعضهم جهرا.. يحرّض أحد أساتذة القانون الدستوري الذين نظروا لاستبداد بن علي رئيس الجمهورية على خرق الدستور، وتنظيم استفتاء من أجل نسف منظومة ما بعد الثورة جملة وتفصيلا. إنه انقلاب «حلال»، ومع ذلك لن يحدث أيضا.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

> التونسيون، وإن ضاقت بهم السبل، غير مستعدين لسماع البيان رقم واحد

أسطورة نائل البرغوثي

معن البياري

تتحدّى سير الأسرى في سجون المحتل الإسرائيلي قرائح أصحاب المخيلات الشاسعة، من صناع الإبداعات الأدبية والفنية، يكفي أن تستعرض أعداد السنوات التي لم تنته بعد، ويقضيها كثيرون منهم في معتقلات الاحتجاز والاختطاف والاعتقال. ما الذي يثيره فيك مثلا أن تعرف أن كريم يونس، من قرية عارة المحتلة في 1948، أتم قبل شهور عامه الـ38 أسيرا، كما ابن عمه، ماهر يونس؟ ماذا يغشاك إذا ما قرأت أن سعدي الغرابلي قد استشهد الصيف الماضي، في عامه الـ26 في السجن الإسرائيلي؟ ما الذي في وسع مخيلتك أن تصل إليه إذا ما علمت أن أطفالا ولدتهم أمهاتهم في الأسر، وعاشوا معهن في السجن سنوات وشهورا؟ ثمة جهد محمود تؤديه هيئة شؤون الأسرى والمحررين في توفير بيانات ومعلومات موثقة عن أعداد الأسرى، وأحوالهم، ومدد محكومياتهم، وسنواتهم في السجون، ومن ذلك أن 225 قضوا في المعتقلات، منذ العام 1967، بالتعذيب والقتل العمد والإهمال الطبي (من شديد الإحراج أن ثلاثة أضعافهم قضوا في سجون عبد الفتاح السيسي في مصر منذ انقلاب 2013!). لا يوازي هذا الجهد المؤسسي الطيب شغل من لون آخر، يتعلق بتدوين سير هؤلاء الأبطال، وتوثيق آلامهم، وكتابة ما في حواشيهم وأخيلتهم ومداركهم، آمالا وأحلاما وأوجاعا، وكل ما مر في خواطرهم من نوبات ضعف ونوبات قوة وصمود. لم ينكتب إلا القليل الشحيح في هذا كله، بشأن هؤلاء المتروكين لعجزة ما تتقدّمهم من تجبر المحتل القاتل، وفي البال أن محمود عباس وعد مرة بأن لا يتم توقيع اتفاق سلام نهائي من دون تبييض السجون الإسرائيلية من «معتقلينا الأبطال الذين هم مقاتلون من أجل الحرية».

أما أسطورة نائل البرغوثي (62 عاما) الذي أتم، قبل أيام، 41 عاما في الأسر (بينها نحو ثلاث سنوات أفرج فيها عنه) فحكايةٌ شرحُها يطول، فيها كل ما في سردية فلسطين من تفاصيل البطولة والصمود والإعجاز والفداء والملحمية، والموّقت الطويل بتعبير محمود درويش. وفيها أيضا وأيضا ما يوجز جوهر العدو الصهيوني الذي يجد في استضعاف الفلسطيني الأعزل إلا من وجوده على الأرض واحدة من تمثيلات تجبره وإظهاره قوته الغالبة. قتل البرغوثي في سن التاسعة عشرة جنديا إسرائيليا، في أرض فلسطينية محتلة، أي أنه كان يؤدّي فعلا مقاوما مشروعا، فلم يعتد على مدنيين، ولا أرهب ناسا آمنين. تمكنت ما سميت صفقة شاليط في العام 2011 من إطلاق سراحه، غير أن المحتلين، بما يتوطن فيهم من أحقاد لا توصف، ولأن قرارا مستحكما فيهم أن إيذاء فلسطيني جنديا مسلحا في «جيش الدفاع» لا تستقيم معه ما يسمونها عقوبة السجن المؤبد فقط، وإنما قهر إنسانية هذا الفلسطيني، ومحو آدميته، فأعادوا اختطاف نائل البرغوثي في العام 2014، مع 70 آخرين من رفاقه المحرّرين في الصفقة نفسها، في واحدة من لحظات الانكشاف الفلسطيني المعلوم. وبذلك، يصير جنرال الصبر والنضال، في واحدة من صفاتٍ مستحقةٍ خلعت عليه، أقدم سجين سياسي في العالم، وليتجاوز، كما أكثر من ثلاثين فلسطينيا، أسطورة نيلسون مانديلا (27 عاما في السجن) الذي ما زال واحدة من أيقونات العالم المناضلين من أجل الحرية. وفي البال أن البرغوثي الذي أتقن الإنكليزية والعبرية في الأسر أخا أمضى زهاء 25 سنة متقطعة في سجون الاحتلال، وأن أسرته وأقاربه تعرضوا لصنوف مروّعة من التنكيل.

مر انقضاء 41 عاما على اختطاف المحتل العسكري الإسرائيلي نائل البرغوثي خبرا، قبل أيام، واستذكر فلسطينيون، وكذا مؤسسات وطنية وحقوقية ناشطة في شؤون الأسرى، معجزة هذا المناضل، وجاءوا على ما يغالبه رفاق له في زنازين مختلفة في غير مدينة وبلدة فلسطينية، على القائد مروان البرغوثي (19 عاما في الأسر)، وعلى أن 5400 أسير ينتظرون خلاصا، بينهم نحو مائتي طفل بالمناسبة (!). وبان أن مرور ذكرى اعتقال نائل البرغوثي كل عام مناسبة يتجدد فيها الانشغال الإعلامي بقضية الأسرى، تضاف إلى يوم الأسير الذي يعبر في إبريل/ نيسان كل عام. وهذا كله حسن وطيب، غير أن أداء، خلاقا آخر، غائبا للأسف، يبقى مطلوبا وبإلحاح، بشأن المختطفين عند المحتلين، من عناوينه أن تبقى قضية حية، على غير صعيد، سيما الإنساني العالمي، فلا تفتر الهمة في شأنهم، وكذلك أن يعمل صناع الدراما والسينما وأهل الأدب والفنون في إنجاز أعمال إبداعية عن هؤلاء الغر الميامين، وأسطورة نائل البرغوثي تستحق انتباهة كهذه.

مارادونا عظيم... ولكن

سامح راشد

وصفت وسائل الإعلام العالمية ديبغو مارادونا بالأفضل والأكثر مهارة، واعتبرته «الأعظم» في تاريخ كرة القدم، وهو لا شك عظيم، بل واستثنائي. لكنه يظل «واحداً» من عظماء، لأعبي كرة القدم على مر العصور، وليس وحده «الأعظم» بالمطلق.

الحكم الجازم بأن مارادونا هو الأفضل في التاريخ غير دقيق، ومجحف بحق عظماء آخرين في كرة القدم. فقد جاء مارادونا بعد بوشكاش وبيليه وكرويف ويكنباور وبلاتيني وسقراط وزيكو، وكان كل منهم عظيماً. بل إن بيليه وُصف هو أيضاً بالأعظم منذ عقود. وبعد مارادونا، جاء رونالدو وزين الدين زيدان وفرانشيسكو توتي وروبرتو كارلوس وجورج ويا وتيري هنري، ثم رونالدينيو وليو ميسي وانييستا وإبراهيموفيتش.

المقارنة المطلقة غير عادلة، حيث تختلف السياقات المحيطة بلعبة كرة القدم من بلد إلى آخر، فقد عرف لاعبو الكرة في أوروبا وأميركا الجنوبية الاحتراف قبل نظرائهم في آسيا وأفريقيا بأكثر من عقدين. وبالتزامن مع الاحتراف، كان تحوّل كرة القدم إلى صناعة ونشاط اقتصادي متكامل، لا مجرّد رياضة وهواية.

عرف العالم من يوصفون بالعظماء في كرة القدم، مع انتشار وسائل الإعلام وثورة الاتصالات، بينما شهدت عهود سابقة لاعبين ليسوا أقل عظمة أو استثنائية، ظهروا وتألقوا ثم اختفوا، بعيداً عن أعين العالم. عدا قلة أدركتها الشاشات وملاعب العالمية قبل الاعتزال. منهم الكاميروني روجيه ميلا الذي لعب في كأس العالم 1990، وقد تجاوز 40 عاماً، وتألق وأحرز أهدافاً. بينما كان أكثر إبداعاً ومهارة ولياقة، وهو مغمور يقود منتخب بلاده سنوات طويلة في أفريقيا. أما محمود الخطيب، أيقونة الكرة العربية، أول مصري يحصد لقب أحسن لاعب في أفريقيا، فقد أمضى معظم حياته في الملاعب، متنقلاً بين إصابة وأخرى، بسبب عنف المدافعين وعجزهم أمام مهاراته الاستثنائية. فلم يذهب بمصر إلى كأس العالم، ولم تكن بطولة العالم للأندية أو جائزة أحسن لاعب بالعالم قد ظهرت بعد، و

عن حرب إعلامية ونفسية جزائرية ضد المغرب

عبد الصمد بن شريف

التضليل ونشر الأخبار الزائفة، وهما جوهر الحرب الإعلامية، عملية تواصلية تتطلب استعمال وسائل الإعلام لنقل أخبار محرّفة، بغرض التشويش وإثارة البلبلة والتأثير بالرأي العام، بما في ذلك دفعه إلى رد فعل في اتجاه معين. وفي الغالب، يُحيل الحقل الدلالي للحرب الإعلامية على التسميم ونشر الأخبار المفبركة والكاذبة والمعلومات الخاطئة أنها حقيقية لا يعتريها الشك، مع اعتماد التهويل والتضخيم منهجاً لتحقيق أغراض هذه الحرب.

وبالنظر إلى التطورات التكنولوجية السريعة والمذهلة، إننا نعيش وسط عاصفة من المعلومات التي تتدفق بمنسوب عالٍ، في سياق دولي وإقليمي مضطرب ومحمُوم. وهذا ما حدا مشتغلين في الدراسات الإعلامية إلى القول إننا نعيش عصر ما بعد الحقيقة الذي تحكمه قوى غير عقلانية مستعدّة لنسف كل القواعد والقيم والأخلاقيات، والإجهاز على جوهر فلسفة الإعلام، باعتباره سلطة ضرورية لا تستقيم باقي السلطات من دون أن تتمتع هذه السلطة بالشروط التي تضمن لها مجالاً حيوياً وواسعاً من الصلاحيات.

والملاحظ أن عملية نشر أخبار كاذبة، في حالة انتقال الحرب الإعلامية إلى الدعاية (البروباغندا)، التي تقوم بها دولة أو جماعة سياسية أو عسكرية، عادة ما تخضع للتخطيط والهندسة، ويجري التفكير فيها بوعي مع سبق الإصرار والترصّد، وتجري بتواطؤ مع وسائل الإعلام، حسب مستوى الديمقراطية السائد في هذا البلد أو ذاك. ووفق درجة استقلالية هذه الوسائل التي تعمد إلى تحريف الخبر الأصلي وتشويهه، وتقديمه بشكل منقوص، لا يقبل سوى جزء من الحقيقة، أي الجزء الذي يتوافق مع أغراض جهة التضليل، ويتجاوب ويتلاءم مع الأجندة التي تدافع عنها، وينسجم مع الاتجاه الذي تريد السير فيه، والذي يتوخّى إثارة المشاعر وكسب التعاطف والتأثير في مجموعات معينة، معتمدة في ذلك استراتيجية البلبلة والتشويش، ونشر الوثائق غير الصحيحة والصور المركّبة بشكل زائف.

ويمكن أن يستغلّ نشر الأخبار الكاذبة شتى أنواع وسائل الإعلام، من إذاعة وتلفزة وصحف وإعلام الكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، فتتحول هذه إلى أذرع للدعاية ونشر الشائعات والمعلومات الزائفة، وتمارس قدراً كبيراً من الرقابة الذاتية، في ظل الشعور بالخوف من مؤسسات الحكم، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بدولة تتحكّم المؤسسة العسكرية في مفاصلها وشرايينها الأساسية. وغالباً ما تنشر هذه الوسائل أخباراً غير مبنية على وقائع، مصادرها غير موثوق بها، لأنها أصلاً تشتغل وفق منطق التعليمات والإملاءات.

وقد أصبح استعمال وسائل الإعلام لأغراض سياسية وعسكرية وإيديولوجية ودينية أمراً مألوفاً، وأخذ بعداً خطيراً، واحتل مساحة واسعة. وفي وقتنا الراهن، حيث سطوة وسائل الإعلام والاتصال حقيقة ملموسة في كل المجتمعات، يجدر بنا معرفة تقنيات تضليل الحشود وتهييجها واللعب على عواطفها وسيكولوجيتها. فوسائل الإعلام عندما تتحول إلى سلاح يستعمل لمقاصد وأغراض غير نبيلة، وبطرق غير مهنية، تساهم في إشعال مشاعر وطنية جارفة وغير عقلانية لدى شرائح واسعة من المجموعة الوطنية في رقعةٍ جغرافية معينة. وعلى سبيل المثال، ساهم الإعلام الصربي، في عمله الدعائي، سنة 1991، في إشعال الحرب وزرع مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف مكونات الاتحاد اليوغوسلافي سابقاً. وكانت وسائل الإعلام الصربية سلاحاً فتاكاً في المعركة، عندما انفجرت الحرب التي دمّرت سراييفو وغيرها من مدن البوسنة والهرسك، وقتلت آلافاً من السكان المسلمين الأبرياء، في إطار ما عرفت بحرب التطهير العرقية. وكان لافتاً أن الآلة العسكرية الصربية اختارت هدفاً استراتيجياً لها، تدمير البنية التحتية الإعلامية في سراييفو، وهذا ما وقفتُ عليه عندما كنت بصدد إنجاز برنامج وثائقي عن عودة الحياة إلى البوسنة عام 1996، حيث شاهدت هناك كيف تحولت بناية (من عدة طوابق) كانت تشغلها أهم مجموعة إعلامية في سراييفو إلى ركام ودمار، ما جعلها هدفاً حيوياً في مرمى المدفعية الصربية التي كانت تصب قذائف حقدها وجنونها من جبل يطل على العاصمة البوسنية.

وتجسّد طريقة تعاطي الإعلام الجزائري مع العملية السلمية التي قامت بها القوات المسلحة المغربية يوم 13 نوفمبر/ تشرين الأول لإعادة الحركة إلى معبر الكركرات في النقطة الحدودية بين المغرب وموريتانيا، بعد أن كانت قد احتلته أكثر من ثلاثة أسابيع عناصر تابعة لجبهة بوليساريو، تجسّد مثالاً حياً ونموذجاً ساطعاً، يمكن الاستئناس به للوقوف على معنى الحرب الإعلامية ودلالتها في أبعادها المختلفة والمتشابكة. فمن يتابع ما تنشره الصحف وتبثه وسائل الإعلام الجزائرية بشأن ما أقدم عليه المغرب، سيقف على حجم التسميم والتضليل والافتراء، والخطير أنها أصبحت لسان حال «بوليساريو» لتنطق باسمها.

لقد تخندقت معظم وسائل الإعلام في الجزائر في الصف المعادي للمغرب، وأعلنت حالة استنفار جماعية، وأخرجت من قاموسها كل النعوت التي تنمّ عن تجذّر مشاعر العداء والكراهية تجاه الجار الغربي، حيث لم تتردد صحف وإذاعات وقنوات تلفزية ومواقع إلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي في نعت المغرب بكل الأوصاف السلبية، وتمريغ سمعته وتقزيم دوره، والاستخفاف بقوته، والتهكم على مؤسساته، فهو، بالنسبة إليها، «قوة احتلال وعدو كلاسيكي توسعي»، والجدار الأمني الذي شيده في الصحراء رديفٌ للذل والعار. والمغرب، بحسب هذا «الإعلام»، دمية في يد فرنسا، ويعيش نظامه السياسي حالة من الضعف والارتباك. كذلك تنشر الوسائل هذه نفسها وتبث وتذيع حوارات مع قيادات جبهة بوليساريو، ولا غرابة في ذلك، فقد تبنّت مواقفها حرفياً. وعمدت إلى انتقاء «مانشيتات» ذات حمولة تهديدية، من قبيل «نحن في حرب وسنواصل الكفاح حتى النصر».

> تسابقت الصحف فيما بينها، وتنافس كتّاب الرأي، ليثبت كل منها ومنهم أنه الأكثر كراهية وعدوانية تجاه المغرب
>
> انخرطت الصحف الجزائرية في عملية ترهيب وتخويف للمغرب، ولم تجد أي حرج في اختلاق أخبار زائفة ووقائع كاذبة

ومن السمات البارزة لممارسة الإعلام الجزائري نشر حقائق مضادّة وإشاعات وأكاذيب، ما أفسح المجال لأشكال مختلفة من الدعاية، وخصوصاً الدعاية العسكرية التي أظهرت الجيش الجزائري في صورة الجيش القوي والمحترف، والمستعد لخوض أي حرب، وفي أي وقت. وانخرطت الصحف الجزائرية، بدون استثناء، في عملية ترهيب وتخويف للمغرب، ولم تجد أي حرج أخلاقي في اختلاق أخبار زائفة وفبركة وقائع كاذبة، ونشر شهادات غير صحيحة، إضافة إلى استعمال وثائق مزورة، لزرع الشكوك ونسف صدقية موقف المغرب وأطروحته، كذلك نسجت هذه الصحف مجموعة من الانتصارات المتخيلة، حتى قبل أن تبدأ أية مواجهة مع أي طرف.

وفي سياق الحرب الإعلامية والنفسية المستعرة، وبعد أيام على عملية إعادة الحركة إلى معبر الكركرات، أخرج الجيش الجزائري من أرشيفه فيديو استعرض فيه قوته وترسانته من الأسلحة المتطورة، بما في ذلك صاروخ أسكندر الانسيابي والاستراتيجي (من صنع روسي)، وحمل الفيديو عنواناً دالاً «إلا أرض الجزائر»، عُرض بلغة مشحونة ومترعة بالوعيد والتهديد، وتحدث بنبرة عسكرية عن احترافية الجيش الجزائري، وتحكّمه في التكنولوجيا العسكرية واستعداده لكل الاحتمالات. وبدا رئيس أركان الجيش الجزائري، الجنرال سعد شنقريحة، في الفيديو صارماً وحازماً، وهو يوجه كلامه إلى المغرب، واصفاً إياه بالعدو الكلاسيكي. وتزامنت هذه الرسالة مع بلاغ (بيان) وزارة الخارجية الجزائرية التي أدان تصرّف المغرب في الكركرات، ما مثّل إشارة رسمية لتنخرط كل المؤسسات الجزائرية، إعلامية وسياسية بشكل خاص، في هذه الحرب النفسية والإعلامية لزعزعة المغرب، وتحطيم معنويات جيشه. وفي المقابل، حشد الدعم الشعبي لموقف المؤسستين، العسكرية والسياسية الجزائريتين، وكذلك كان، حيث تسابقت الصحف فيما بينها، وتنافس كتّاب الرأي، ليثبت كل منها ومنهم أنه الأكثر كراهية وعدوانية تجاه المغرب، خصوصا وأن هذا الانزياح غير المسبوق يحدث غداة دخول ملف الصحراء دينامية جديدة، تميزت بتفهم المجموعة الدولية ودعمها مقترح الرباط الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، ومساندة دول أفريقية وعربية مغربية الصحراء، بفتح قنصليات لها في كبريات مدن الصحراء، وخصوصاً العيون والداخلة.

(كاتب وإعلامي مغربي)

التغيير والفوضى و تقلبات السياسة في سورية

لؤي صافي

واجهت الثورة السورية صعوباتٍ عديدة خلال السنوات الماضية، تعود في معظمها إلى ثقافة سياسية متوارثة منذ استقلال البلاد عن المستعمر الفرنسي على أقل تقدير. لن أدخل، في هذه العجالة، في كل المشكلات والتحدّيات التي تواجه سورية، وتواجه قوى الثورة والمعارضة، ولكن أكتفي بنقاط أساسية ثلاث، يقتضي أخذها بعين الاعتبار، ليس من أجل تقديم حلول جذرية للمشكلات، لأن حلها يحتاج إلى زمن وتجربة عملية، بل لتطوير خطوات واضحة ومباشرة للتخفيف من أثرها السلبي على عمل قوى الثورة والمعارضة. .. لا بأس من التنويه، في البداية، إلى أن معظم أخطاء الثورة ناجمة عن الفوضى التي تحيط بكل الثورات، وعن تعقيدات المشهد الناجم عن إصرار النظام على استخدام العنف المفرط لمنع التغيير أو التفاعل مع مطالب الثوار، والمصالح الجيوسياسية المتعدّدة في المشرق. الثورة حدث عفوي تتحرّك من خلاله الشعوب لمواجهة أنظمةٍ تمتلك أجهزة أمنية واستخبارية متطورة. وعلى الرغم من صعوبة المشهد الحالي، والتحدّيات العديدة التي ما زالت تحيق بسورية وشعبها الأبي المعطاء، يجب القول إن الثورة السورية حققت إنجازا تجاوز كل التوقعات، إذ استطاعت قهر دولةٍ أمنيةٍ من الواضح أنها أعدّت جيشا لا لمصارعة أعداء الوطن، بل للتحكّم في الأغلبية السورية وإخضاعها لنظام طائفي مستبد وفاسد. ويعود بقاء النظام اليوم إلى التدخل الإيراني، ثم الروسي المباشر، وفق تفاهمات دولية تشمل دولا عربية وأخرى غربية، وهو أمر ما كان لأحد منا أن يتوقع حصوله في القرن الحادي والعشرين، وهو لذلك واقعٌ لم تأخذه الثورة بعين الاعتبار.

النظر إلى التحدّي القائم والخطوات المستقبلية للتعامل معه بعد تجربة عقدٍ ليس كما قبله. ثمّة حاجة إلى بناء الخطوات المقبلة وفق تعقيدات المشهد الحالي، وهذا يحتاج إلى جهد نظري وعملي كبير، يتجاوز ما يمكن تضمينه في مقالة الرأي هذه، لعل السوريين الأحرار يحملون هذه المهمة في الأيام والأشهر والسنوات المقبلة. سأقتصر لذلك، في هذه العجالة، على تحديد أخطاء استراتيجية ثلاثة وقعت فيها الثورة، وخصوصاً جناحها السياسي. لأني أميز بين مسارين متوازيين ضمن الثورة، العسكري والسياسي. تولّد المسار العسكري من جهود الشباب السوري غير المسيس الذي تحرّك للدفاع عن الشرف والكرامة، بعدما هاجمت مليشيات الأسد القرى والمدن السورية بمساعدة المليشيات الطائفية التي جنّدتها إيران لدعم النظام، ومارست أبشع أنواع القتل والتنكيل والاغتصاب. أما الجناح السياسي فمثلته قوى المعارضة، وناشطون سياسيون وحقوقيون كثيرون. ويمكن تمييز أخطاء استراتيجية أدت بمجموعها إلى ما نحن فيه اليوم.

أولا: اختراق القوى الدولية والإقليمية الجناح العسكري منذ الأشهر الأولى، فقد خضعت الكتائب المقاتلة إلى خطةٍ كانت تهدف، منذ البداية، إلى امتصاص الزخم العسكري للثورة. خضعت الكتائب المقاتلة لغرفتي الموك والمورك التي قامت بتوجيه الكتائب، وربط تحرّكاتها بتوجيهات عسكرية من قيادة الغرفتين. ومع ذلك، تمكنت الكتائب من قلب المعادلة العسكرية، ما دعا القوى الدولية إلى التدخل المباشر لمنع سقوط النظام. العمل العسكري أمر معقد، خصوصا في سياق الصراع الجيوسياسي الذي يحيق بسورية، والرهان العسكري في هذه اللحظة يجب ألا يكون الرهان الأول. القوى المعارضة لنظام الاستبداد في سورية لم تختر الصراع العسكري برضاها، بل فُرض عليها من خلال استراتيجية العسكرة التي اعتمدها النظام بتحويل الجيش السوري إلى قتال أبناء الوطن، ما أدّى إلى انقسام الجيش، وحمل عديد من مقاتليه السلاح ضد قيادته التي ارتكبت جرائم إنسانية، باستخدام السلاح الوطني ضد المواطنين. لم يكتف نظام الأسد بذلك، ولكنه دعا المليشيات الطائفية الشيعية لدخول البلاد ومحاربة أبنائه، وسهّل جهود المليشيات السنية الطائفية في دخول المناطق المحرّرة من شمالي العراق. وانتهت الثورة السلمية إلى ثورة مسلحة، لينجح النظام بتحويل الصراع من أجل الحرية إلى حربٍ طائفية أولا، ثم إلى ساحة صراع بين قوىً إقليمية ودولية، أخفت بدخانها حقيقة الإرادة السورية الحرية في بناء دولة القانون والحرية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة. وبدلا من إضعاف الثورة، أدّى خلط الأوراق السياسية والقومية والطائفية إلى إضعاف النظام الذي انهار عسكريا لحظة التدخل الروسي الذي باركته دول عربية وإقليمية، بل سعت إلى تحقيقه، ولعبت فيه كل من إسرائيل والإمارات وسيطا بين القيادتين، الروسية والأميركية.

ثانيا: الانقسامات الفئوية داخل المعارضة السياسية نتيجة عدم قدرتها على تشكيل تيار وطني متماسك، يحمل رؤى وأهدافا متقاربة، بل بروز عدد كبير من الكتل والمجموعات السياسية صغيرة الحجم كبيرة الادّعاء. تمحورت الانقسامات حول مصالح سياسية قريبة، وتحالفات مع قوى إقليمية، ما ولّد داخل المؤسسات، وخصوصا الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، استقطاباتٍ صبت في مصالح الصراعات الإقليمية، لا المصلحة الوطنية. وتولد الاستقطاب الأكبر عن تنازع بين أصحاب المال السياسي التابعين لقوى إقليمية متصارعة للتحكّم في المشهد السوري داخل أروقة المعارضة. وكانت لهذه الخلافات نتائج عميقة على مسار الثورة، فالخلاف الذي جرى داخل «الائتلاف» بشأن اختيار رئيس وزراء الحكومة المؤقتة، على سبيل المثال، حال دون تشكيل الحكومة المؤقتة لتنظيم شؤون المناطق المحرّرة في بداية عام 2013، وأدّى إلى تأخير التصويت حتى النصف الأخير من ذاك العام، بعد أن تمكن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بتشجيع من نظام الأسد لدخول الشمال السوري والتحكّم فيه، ما جعل دخول الحكومة المؤقتة غير ممكن.

ثالثا: ضعف التنظيم التخطيط، والذي تجلى برفض تطوير خطة استراتيجية للتعامل مع الأزمة السورية، والتعويل الكامل على التحرّكات والقرارات الدولية. وفي غياب الجهود الحقيقية للعمل التنظيمي والإداري، والتواصل مع القوى الشعبية في الداخل السوري، اقتصرت جهود المعارضة السورية على التواصل الإعلامي والدبلوماسي. أضف إلى ذلك عدم تقيد مكاتب مؤسسات المعارضة بقواعد النظام الداخلي ولوائح تنظيم العمل المؤسّسي، وبالتالي العمل على تجاوزها أو ليّها، لتحقيق خيارات القوى المتحكّمة بمراكز القرار داخل المعارضة. وهكذا وقعت المعارضة السورية فيما وقع فيه النظام من إدخال عناصر مؤيدة ضمن «الائتلاف»، لم يكن لها دور سوى ترجيح كفّة طرف ضد طرف آخر. تجلّى الضعف التنظيمي أيضا في جهل قيادات عديدة في المعارضة أن جوهر العمل السياسي هو خدمة المجتمع وبناء المؤسسات الخدمية لصيانة المجتمع في المناطق المحرّرة، وتقوية العلاقة بين القيادة السياسية والمجتمع، وليس الاعتقاد أن السياسة تقتصر على الاهتمام بمسائل السلطة بدلا من قضايا المجتمع. يمكن إيضاح ذلك بحوار جرى بين أحد قادة إحدى مؤسسات المعارضة ومسؤول في دولةٍ كانت داعمة في البدايات للثورة. عندما عرض المسؤول على القيادة تقديم دعم للخدمات الاجتماعية في المناطق المحرّرة، قاطعه المعارض الصنديد قائلا: إننا نريد أن نتحدث في المسائل السياسية. فأجابه ألا ترى أن توفير هذا الدعم للمناطق المحرّرة مسألة سياسية. فأجابه المعارض بعفوية بدت أقرب إلى الوقاحة: لا نريد الحديث في مسائل دعم المشاريع العامة، ولكن في قضايا السياسة.

> استطاعت الثورة السورية قهر دولةٍ أمنيةٍ أعدّت جيشاً للتحكّم في الأغلبية السورية وإخضاعها لنظام طائفي مستبد وفاسد
>
> الرياح السياسية متغيرة باستمرار، وعلى السوريين الأحرار أن يكونوا مستعدّين ومتماسكين، عندما تتحوّل رياح السياسة باتجاههم

الأخطاء الثلاثة المذكورة كبيرة وقاتلة في صراع معقّد، وهي تعود، بطبيعة الحال، إلى أسباب ثقافية وبنيوية، تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لتجاوزها، لكن هذا لا يعني أننا غير قادرين اليوم على التخفيف من حدّتها، وتجاوز بعض آثارها السلبية. وثمة خطوات ضرورية ثلاث يمكن اتخاذها اليوم لتحسين العمل السياسي لمواجهة الحالة السورية.

الأولى: تطوير استراتيجية تعيد الصراع في سورية إلى صراع بين السوريين الأحرار الداعين إلى تغيير ديمقراطي من جهة والنظام الاستبدادي الطائفي القابع على صدور السوريين من جهة أخرى، فمع توسعة المشاركين في مؤسسات المعارضة، بحيث دخل فيها عدد كبير ممن هم أقرب، في تفكيرهم السياسي الوصولي، إلى ممثلي النظام، ضاعت الأولويات، وأصبح الهم اقتسام ما يمكن اقتسامه من مناصب سياسية بوجود النظام. وهذا خطأ جسيم، سيكرّس حالة الاستبداد والفساد، ويضرب بعرض الحائط تضحيات السوريين. والسوريون بحاجة اليوم إلى جبهة أو تنظيم يحمل هموم الثورة ومطالبها، ويتميز في خطابه ومطالبه عن المؤسسات المحسوبة على الثورة والقوى المطالبة بالتغيير بعد خروج مؤسسيها ورموز المعارضة السورية.

الثانية: رفع زخم التعاون والتواصل بين الناشطين السياسيين وقادة منظمات المجتمع المدني السوري في داخل البلاد وخارجها، والتركيز على التواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في الدول الديمقراطية، لفضح التواطؤ الدولي مع النظام، وإحراج القيادات التي توهم شعوبها بأنها تعمل على وقف مستوى الإجرام في سورية، في حين أنها تعمل مع قادة الثورات المضادّة في العالم العربي لخنق مطالب الشعوب في حياة حرة كريمة ضمن دولة القانون والمشاركة السياسية.

الثالثة: تشكيل جبهة وطنية تمثل قوى التغيير الديمقراطي في سورية من قيادات المعارضة التي لم تمارس المقاولة السياسية، وبقيت صادقةً في التزامها بقيم الحرية والمشاركة السياسية والعملية الانتقالية العادلة، ورفض نظام الاستبداد والإصرار على استبداله. يمكن لجبهة وطنية صغيرة أن تختزل العدد الكبير من المنصّات السياسية التي يمثل كل منها عددا قليلا من الناشطين، وتسعى إلى تمثيل المطالب الرئيسية لقوى التغيير الديمقراطي في سورية، وتحافظ على التماسك الداخلي بين المعارضين السوريين من خلال نظام للتواصل واتخاذ القرار، وتبقى في تواصلٍ مستمرٍّ مع الحراك المدني وقادة الرأي والمجتمع السوري. لا شك في أن الظرف السياسي الحالي غير مناسب لتحركات سياسية واسعة، فالرياح السياسية تسير اليوم عكس حركة التحرّر السوري من الاستبداد. لكننا نعلم جميعا أن الرياح السياسية غير ثابتة، بل متغيرة باستمرار، وعلى السوريين الأحرار أن يكونوا مستعدّين ومتماسكين، عندما تتحوّل رياح السياسة باتجاههم. ويمكنهم خلال الفترة الوسيطة بناء شبكات علاقات مع القوى التي تتحرّك فعلا لدعم الشعب السوري والقضية السورية، واكتساب دعم المنظمات الحقوقية والمدنية العالمية، لتصبح قوة ذات حضور وطني ودولي، وذات جاهزية لتكوين بديل مقنع عن النظام لحظة انهيار دعائمه الخارجية.

(كاتب وناشط سياسي سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads